التخلخل القيمي وعلاقته بانتشار بعض المظاهر والسلوكيات السلبية لدى الشباب الليبي

د. علي محمد الرياني

أكاديمية الليبية

ملخص البحث:

احتلت دراسة القيم مكاناً هاماً في علم الاجتماع حيث ترتبط القيم ارتباطاً وثيقاً بدوافع السلوك وتوجهاته وأهدافه، وتصدر أحكاماً على الأشخاص في مواقف التفاعل، فتحفز الأشخاص لاتخاذ نمط سلوكي معين. وتختلف القيم باختلاف المجتمعات ، تنحصر الدراسة في محاولة التعرف على دور القيم في تدعيم بعض مظاهر الانحراف الاجتماعي باعتباره محركاً للسلوك، ومعرفة بعض المظاهر والسلوكيات السلبية بين الشباب، خاصة هذه الأيام، لان السلوك المنحرف المخالف للقيم وهو انحراف للقواعد السلوكية فالحقيقة العلمية والوصول إليها يتطلب جهداً فكرياً وتخطيطاً علمياً منظماً، والسبيل هو البحث والتطبيق، ومن هنا تمثل الدراسة الراهنة محاولة تستهدف إلقاء الضوء عن خطورة بعض القيم الاجتماعية الكامنة وراء تدعيم السلوك المنحرف. كما تفيد في إلقاء المزيد من الضوء على الواقع الاجتماعي للقيم في ظل التغيرات التي يمر بها المجتمع الليبي ..

مقدمة

احتلت دراسة القيم مكاناً هاماً في علم الاجتماع حيث ترتبط القيم ارتباطاً وثيقاً بدوافع السلوك وتوجهاته وأهدافه، وتصدر أحكاماً على الأشخاص في مواقف التفاعل، فتحفز الأشخاص لاتخاذ نمط سلوكي معين. وتختلف القيم باختلاف المجتمعات، وبذلك فهي تعتبر عاملاً من عوامل التحول الاجتماعي. وتعد الثقافة من أهم عوامل التحول التي تؤثر في سلوك الأفراد بشكل عام، وهذا التحول في العنصر الثقافي تحكمه عوامل كثيرة في المجتمع أهمها القيم. لاشك أن كل المجتمعات تتعرض إلى عوامل التغير الاجتماعي والتي قد تؤدي إلى تباين وتبدل في نسق القيم، وبالتالي إلى تغير في درجات التزام الأفراد ناحيتها وإلى تغير في أنماط التفاعلات والعلاقات اليومية للأفراد وعلى السلوك المرغوب والسلوك غير المرغوب.

ويرى " التير أن التغير الذي طرأ على بنى المجتمع العربي خلال السنوات الأخيرة صاحبة انتشار هائل من العادات الجديدة التي لبعضها علاقة واضحة بأنماط السلوك المنحرف ولكن كان لهذا التغير تأكيد مبالغ فيه على النجاح المادي والمعنوي والفردية، وسيطرت فيه القيم التي تشجع على الاستهلاك وتشجع على تحقيق الطموحات وحتى ولو لم تتوفر إمكانيات وظروف تحقيقها (التير، 1992: 222).

فالمجتمع الليبي يعتبر مجتمعاً نامياً، وقد تعرض لعمليات تحديث اجتماعي ومادي مختلفة أدت إلى إحداث تغير اجتماعي والتحويلات في البناء الاجتماعي والثقافي وقد نتج عن عمليات التحديث تلك أن اتجهت العلاقات والتفاعلات اليومية نحو الفردية، والنفعية، وضعف التماسك الاجتماعي الواضح في وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي. وصارت قضية انتهاك القيم لدى البعض سلوكاً مقبولاً. وهو ما دعا الفرد إلى تشرب قيمة الاستسهال في كثير من شؤونونه وانتشرت المظاهر والسلوكيات السلبية والمنحرفة. فالفرد عندما يمارس الفعل المنحرف كالرشوة، أو

استغلال المركز أو الدور الاجتماعي للاستفادة الشخصية، والوساطة والاحتلاس، والتهريب، وكذلك تبادل المنافع الشخصية على حساب الصالح العام، فإن كل تلك المظاهر تمثل في حقيقة الأمر سلوكاً منحرفاً إن عجز الفرد عن بلوغ الأهداف بالسبل المعيارية، وتلاشي الحدود بين ما هو مشروع وما هو ممنوع، وفشل البعض في التمييز بين الصواب والخطأ، واقتناع الفرد بالسبل غير المشروعة لبلوغ الأهداف المجتمعية. واتساع هامش التجاوز عن الأخطاء، والرغبة اللامحدودة في تحقيق الطموحات، وسيادة العلاقات الاجتماعية القائمة على تبادل المصالح الشخصية، وانحياز إطار التوقعات وانغلاق الفرد حول ذاته، كل تلك المظاهر السلبية هي مؤشر على ضعف الامتثال والالتزام بالقيم. لا شك أن قيمة "الانتماء والولاء للوطن" مؤشر على التكامل والتضامن، حيث توفر الإحساس بالرضا وحب الوطن. فهي تحتل الجانب المهم للفرد وفي تفكيره وتطلعاته وعلى العكس من ذلك. ويرى التير في دراسته للمجتمع الليبي أن الولاء للأسرة لازال يمثل المقام الأول ثم للبلد.

وتعتبر "قيمة الطموح" من القيم الاجتماعية التي تقرها وتؤكد عليها كل الثقافات. فإذا لم يتعزز هذا الطموح بعمل ما فقد يتجه الفرد إلى الانحراف. وفي ظل غياب السبل المشروعة قد يدفعه طموحه هذا إلى الغش والتزيف والتعامل بالرشوة، وقد يختلس أو يقتل. كذلك تعتبر "قيمة النجاح" من القيم الاجتماعية التي يهتم بها الأفراد فعند تبجيل النجاح فقط تحدث عملية التنافس ويحصل الصراع ويتحول سلوك الفرد واتجاهاته من الهدف إلى الفرد المقابل. ويقول "التير" لقد أصبح النجاح في المجتمع العربي هدفاً رئيسياً، سواء أكان هذا النجاح من أجل الحصول على درجات مقبولة في الامتحان، أو على عمل "وهي تعبر عن انعدام التوازن في ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية أو هي انحراف يتم داخل إطار المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من حالات محددة وتنتهي بالجماعة أو المجتمع.

(التير، 1988: 11)

تتخصص الدراسة في محاولة التعرف على دور القيم في تدعيم بعض مظاهر الانحراف الاجتماعي باعتباره محركاً للسلوك، ومعرفة بعض المظاهر والسلوكيات السلبية بين الشباب، خاصة هذه الأيام، لأن السلوك المنحرف المخالف للقيم وهو انحراف للقواعد السلوكية. لأن التخلخل في القيم يحدث عند حدوث اضطراب في المجتمع نتيجة للتغيرات والمهزات الاجتماعية كالحروب والأزمات السياسية والاقتصادية، وينتج عنه تفكك وانحيار في القيم، أو من خلال قلقة الأوضاع التي تهوي ببعض الأفراد وعلى نحو تغير مفاجئ إلى حالة أدني بكثير مما كان عليها من سبقهم، وهذه الحالة يطلق عليها بحالة اللامعيارية أو حالة الأنومي التي تظهر أنماطاً متعددة من التخلخل وانتشار العادات والسلوكيات السلبية وهنا يمكن الربط بين درجة التباين في تخلخل القيم الاجتماعية بالتباين في بعض العادات. وبهذا فأن هذه الدراسة تستند على حقيقة هامه مفادها أن المتخصصون في علم الاجتماع يرون أن التغيرات المفاجئة التي تحدث في المجتمع تؤثر على الالتزام المعياري والالتزام بالقيم والعادات، وهذا قد يكون الشباب هم الأكثر عرضة لهذه التأثيرات والتغيرات، وهذا يمكن ملاحظته هذه الأيام وما تمر به البلاد من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة ومن خلال تصرفات بعض الشباب وانتهاجهم لسلوك غير سوي تجاه مختلف أنماط التفاعل اليومي. فالحقيقة العلمية والوصول إليها يتطلب جهداً فكرياً وتخطيطاً علمياً منظماً، والسبيل هو البحث والتطبيق، ومن هنا تمثل الدراسة الراهنة محاولة تستهدف إلقاء الضوء عن خطورة بعض القيم الاجتماعية الكامنة وراء تدعيم السلوك المنحرف. كما تفيد في إلقاء المزيد من الضوء على الواقع الاجتماعي للقيم في ظل التغيرات التي يمر بها المجتمع الليبي.

أولاً - مفهوم القيم:

المعنى اللغوي للقيم:

تشتق كلمة القيمة في اللغة العربية من القيام، وهو نقيض الجلوس، والقيام بمعنى آخر هو العزم، ومنه قوله تعالى: " وأنه لما قام عبد الله يدعوه " (الجن، الآية: 19) أي لما عزم. كما جاء القيام بمعنى المحافظة والإصلاح، وقوله تعالى: " الرجال قوامون على النساء "(النساء، الآية: 34).

ثانياً- القيم نظرياً:

لا يوجد تعريف واحد لمفهوم القيم فكل باحث يعرفه حسب تخصصه، ونورد منها:

1- عرف جورج لندبرج القيم بقوله إن شيئاً ما يصبح هو في ذاته قيمة حينما يسلك الناس إزاءه سلوكاً يستهدف تحقيقه أو تملكه. وعرفها روبرت بارك، إن أي شئ يحظى بالتقدير والرغبة هو قيمة. (جلبي وآخرون، 1990: 130)

2- القيم: هي تصورات دينامية، صريحة أو ضمنية، تميز الفرد أو الجماعة وتحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعياً وتؤثر في اختيار الطرق والأساليب والوسائل والأهداف الخاصة، وتتجسد مظاهرها في اتجاه الأفراد والجماعات وأنماط سلوكهم، ومعتقداتهم ومعاييرهم الاجتماعية، وترتبط ببقية مكونات البناء. (المعاينة، 2000: 186).

3- وعرفت القيم " بأنها أحكام يصدرها الفرد على بيئته الإنسانية والاجتماعية والمادية، وهذه الأحكام هي في بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد أو تقديره، إلا أنها في جوهرها نتاج اجتماعي أستوعبها الفرد وتقبلها بحيث يستخدمها كمحركات أو مستويات أو معايير. (كامل، 2001: 187).

ثالثاً- أهمية القيم الاجتماعية:

1- على المستوى الفردي:

يؤكد علماء النفس بأهمية القيم عند الفرد بحكم ارتباطها بعواطفه ورغباته وميوله ولكي يكون الإنسان اجتماعياً وفي انسجام مع المجتمع الذي يعيش فيه أن يتقبل ثقافة

هذا المجتمع والقيم السائدة فيه. وتتجلى أهمية القيم وضرورتها في عملية التوجيه والإرشاد النفسي، وما تتطلبه عمليات الاختيار وانتقاء الأفراد للمهن المختلفة في حياتهم العملية.

2- على المستوى المجتمعي:

القيم جزء لا يستهان به في إطار المجتمع للسلوك في الحياة العامة فهي تعمل على توجيه العلاقات الاجتماعية، وتحديد طبيعة التفاعل بين الأفراد على أساس أن هذه القيم تعد معايير تنظم سلوك الجماعة، من أجل تحقيق الوظائف الاجتماعية، هذا وتمثل القيم رموزاً ثقافية تحدد ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه كما تفرض على الأفراد نوعاً من الالتزام وتحول بينهم وبين الانحراف عن هذه الثقافة (طعمه، 2002: 179)

ويرى "معن خليل عمر" أن أهمية القيم تظهر في تنظيم المجتمع من خلال تنسيق جهود الأفراد اليومي حسب مقتضيات مصلحة المجتمع الذي يعيشوا فيه فضلاً عن كونها تقوم بخدمة النظام الاجتماعي واستقراره في الحياة الاجتماعية ومنع زلزلتها. (عمر، 1997: 19)

رابعاً- مكونات القيم:

وتحتوي القيم في منظور على ثلاثة عناصر لا يمكن فصل أحداها عن الآخر وهي:

1- المظهر الإدراكي ويتضح في عملية إدراك الشيء موضوع القيمة وتميزه وما يتصل بذلك من عمليات عقلية ذهنية فكرية مثل التذكر.

2- المظهر الوجداني للوعي بالقيمة ويظهر في الشعور العاطفي أو الانفعالي، بالميل إلى الشيء، موضوع القيمة أو بالنفور منه.

3- المظهر النزوعي الوعي بالقيمة ويظهر في السعي أو في الجهود الحركية الظاهري الذي يبذل لبلوغ هدف معين (عبد الفتاح وآخرون، 2003: 261-262).

خامساً - وظائف القيم الاجتماعية:

1- القيم توجه الأنشطة الإنسانية، وتساعد على التقليل من حدة الصراعات والتوترات التي يتعرض لها الأفراد في مواقفهم الاجتماعية المختلفة، كما تساعدهم على صنع القرارات، وتكشف عن الحاجات الإنسانية.

2- القيم توجه السلوك، وتمارس هذه الوظيفة بطرق مختلفة على النحو التالي:

أ- القيم تدفع الفرد إلى إتخاذ مواقف خاصة من المسائل الاجتماعية الرئيسية.

ب- تدفع القيم الفرد إلى تفضيل أو تبني أيديولوجية سياسية أو دينية دون الأخرى.

ج- القيم هي التي نحتكم إليها في عرض ذواتنا أمام الآخرين، أو هي الموجهات التي تحرك تصرفاتنا لكي نبدو أمام الآخرين بالصورة التي نفضلها.

د- القيم توجهنا في إقناع الآخرين والتأثير عليهم لتبني مواقف أو معتقدات أو اتجاهات أو قيم نعتقد أنها جديرة بالاهتمام والدفاع عنها.

هـ- القيم هي التي يعتمد عليها في تبرير أنماط معينة من السلوك أو الاتجاهات أو المعتقد لكي تكتسب أكبر قدر من القبول الاجتماعي.

و- يعتمد عليها الأشخاص في الاحتفاظ بالتقدير الذاتي عاليا باستمرار.

3- من وظائفها المباشرة توجيه الفعل الإنساني، ومن الوظائف البعيدة التعبير عن الحاجات الإنسانية الرئيسية. فالقيم تنطوي على عنصر دافعي قوي وعناصر معرفية، وعاطفية، وسلوكية. وهكذا فهي تحقق التوافق، واحترام الذات، وتحقيق الذات، ويتفاوت الأفراد فيما يتعلق بالأهمية النسبية للقيم التي تؤدي هذه الوظائف الثلاثة (جلي وآخرون، 1990: 435-436).

سادساً- دور القيم الاجتماعية في المجتمع:

تتحلى القيم الاجتماعية في محبة الناس والتعاطف معهم، والإنسان الاجتماعي يرى في الحب الوسيلة الوحيدة للارتباط بين الناس، فالحب والكره هما محركا الحياة الإنسانية وبينهما تتأرجح الحياة إيجاباً وسلباً. ففي الحالة التي يتغلب الحب تكون الأعمال

البناءة، وحيث يتغلب الكره يكون الزهد في العمل ويكون تهديماً. وهذا وذاك لهما علاقة بالقيم السلبية والإيجابية والبعض يرى أن الحب ليس قيمة، وإنما جعلها تتجاوز القيمة.

فهي العاطفة التي تسير القيم. وبالتالي يكون كل ما يمسه يتمتع بقيمة من القيم سواء كانت الحقيقة أو الخير أو الجمال، ولذا يعتبر الحب واهب القيم الدائم (هلال، 2001: 55).

تأتي القيم الوطنية في طليعة القيم الاجتماعية التي يجب التركيز عليها، فهي تمثل الجانب المهم من ذاتيتنا ومن تفكيرنا وتطلعاتنا وحين يعي الإنسان قيم مجتمعه يحسن من السلوك ويتقن العمل لا مجرد وسيلة للارتزاق بل خدمة اجتماعية يجب أدائها بأمانة، وفي وعيه لحقيقة مجتمعه وعياً لوحدة الاشتراك في الحياة ضمن الوطن، ومعالجته والابتعاد عن كل ما يؤذي وحدته، فعندما يضع المواطن مصلحة وطنه فوق كل مصلحة، فهو يقدس وطنه، فكل اعتداء عليه اعتداء على أبناء الوطن، وكل اقتطاع لجزء من أجزائه، مهما كان صغيراً، يعني تحطيم المتحد في أهم ركائزه ويعني بالضرورة تحطيم الإنسان.

(دياب، 1980: 112).

سابعاً- القيم الاجتماعية عند " إميل دوركايم:

إن الفعل الاجتماعي عند إميل دوركايم هو تجسيد للقواعد التي ينظمها السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، فهي سابقة لوجود الفرد ومفروضة عليه من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، وبالتالي تتجسد هذه القواعد الاجتماعية المعبرة عن القيم الاجتماعية في كل ما يصدر عن الفرد من سلوك اجتماعي وكذلك طرق تفكيره وشعوره، ورأي دوركايم في القواعد الاجتماعية التي تنظم السلوك الاجتماعي " انعكاسات أو تعبيرات عن أخلاقيات الجماعة حيث تشكل هذه الأخلاقيات بالنسبة له كل المدى المعياري ابتداءً من القواعد البسيطة للسلوك الاجتماعي حتى أكثر العادات الاجتماعية صرامة وشدة " (نعيم، 1992: 98).

إذن تشكل القيم الاجتماعية الأخلاقية عند دور كايم القواعد المعيارية المنظمة لسلوك الفرد الاجتماعي، وأن هذه القيم تبرز من خلال الضمير الجمعي للمجتمع الذي تعكسه المعتقدات المشتركة بين أفراد المجتمع.

وتحدد خصائص القيم من فكر دور كايم في أنها خارجة عن الفرد، وملزمة، وتخضع الفرد لها من خلال السياق العام للمجتمع، وتعني صفة الخارجية إن دوافع العقل الاجتماعي وكذلك وظيفته في السياق الاجتماعي كفعل صادر عن الفاعل تخصصان لدينامية عوامل اجتماعية خارجة عن الفرد ذاته وبالتالي يكون دافع الفعل ووظيفته مفروضة على الفرد وخارجة عن إرادته، وتكون العناصر الأساسية المشكلة للفعل والمتمثلة في القيم الاجتماعية والمعايير هي جميعاً مكونات خارجة عن الفرد ويشكلها البناء الاجتماعي، وعليه التكيف معها والعمل على تطبيقها والخضوع لها وأما عن صفة الإلزام فتتضح في تعريف دور كايم كما أورده على ليله " بأنها قواعد للسلوك ذات جزاء، ذلك لأن السلوك الأخلاقي ليس بالضبط الطريقة المعتادة للفعل ولكنه قبل كل شيء أسلوب ملزم لأداء الفعل ومن ثم فهو ليس متروكاً لهوى الحكم الإرادي للفرد

(ليلة، 1981: 471).

ويري دور كايم أن الفرد ملزم بتطبيق القيم الأخلاقية التي يفرضها السياق الاجتماعي مادام متواجداً فيه. أما عن الخاصية الثالثة للقواعد الاجتماعية عند دور كايم فهي خاصية القهر حيث تتضح هذه الخاصية في إلغاء دور كايم للإرادة الفردية والذاتية عند الفاعل كما أن أدائه لفعله ليس متروكاً لرغبته وإنما هو ملتزم بقيم أخلاقية يفرضها السياق الاجتماعي وبالتالي يكون الفرد ممارساً للأخلاقيات بحكم إرادة جماعية وليس بحكم إرادة نابعة عن ذاته كفاعل اجتماعي.

موجهات الفعل الاجتماعي عند دور كايم ودور القيم كموجه للفعل الاجتماعي:

يحدد دور كايم خصائص الفعل الاجتماعي منطلقاً من ما يجري في المجتمع من نظام اجتماعي، فهو يلغي الإرادة الفردية ليحل محلها الحتمية الاجتماعية التي تسيطر

على الفرد من خلال الضمير الجمعي الموجه الأساسي للفعل الاجتماعي وكذلك التفاعل الاجتماعي "حيث يحوي الضمير الجمعي لعناصر عديدة يعتبر العنصر المعياري أهم مكونات هذا الضمير الجمعي الذي يتمثل في القيم الاجتماعية تلك التي تشكل العنصر الأساسي في البناء والموقف الاجتماعي" (نعيم، 1992: 99). وبالتالي تكون الموجهات المعيارية التي يستمد منها أيديولوجية فعله كامن في السياق الاجتماعي الذي يتواجد فيه.

ويقسم دور كاييم المجتمعات إلى نوعين من المجتمعات - مجتمع التضامن الآلي ومجتمع التضامن العضوي منطقاً من الجزاءات التي توقع على الفاعل المخالف للقواعد الاجتماعية في كلاً من النمطين من المجتمعات المحددة. حيث الإرادة ملغاة في كليهما ومتباينة تتضح في تلك الجزاءات. فالجزاء في المجتمع الآلي أشد وأقوى. ويوقع بطريقة آلية على المخالف. وتقل حدة تطبيق هذه الجزاءات في مجتمع التضامن العضوي وأن عنصر الالتزام الإحترامي المترسخ في المجتمع الآلي هو في حالة انهيار ومجتمع التضامن العضوي يواجه أزمة مرحلية تؤدي إلى انعدام التآزر والتآلف بين مجموع الأفراد، وانتشار الفوضى وانتشار ما أسماه بحالة الانومي وهي أزمة أخلاقية يعيشها المجتمع العضوي.

عقلانية الفعل عند دوركاييم وعلاقتها بالقيم الاجتماعية:

يرى دور كاييم أن عقلانية الفرد تتأكد بتطابقه مع العقلانية الجماعية التي يفرضها ما أسماه دور كاييم بالضمير الجمعي. فما يوافق عليه الضمير الجمعي هو عقلائي بالنسبة لدور كاييم، وإن هذه العقلانية تتحدد بالرجوع إلى ما يحدده الضمير الجمعي من قواعد مرجحة للفعل الاجتماعي، ومسيطرة عليه من خلال النسق القيمي المتفق عليه بين أعضاء المجتمع. وعقلانية الفعل تتجاوز إرادة الفرد. فالوعي الفردي هو انعكاس للوعي الجمعي.

إن أفكار دور كايم السابقة تلغي إرادة الفرد لاتباع الفعل الاجتماعي. فالفرد أداة تنفذ القواعد الاجتماعية دون وعي ذاتي أو هدف فردي ومسلم بالإرادة الجماعية من خلال سيطرة القواعد الاجتماعية باعتبارها حتمية اجتماعية. فعقلانية الفرد منطلقة من مدى التزامه بما يفرضه المجتمع عليه من قيم (نعيم، 1992: 100).

ثامناً- الفعل الاجتماعي والقيم الاجتماعية عند تالكوت بارسونز:

يعد بارسونز من أشهر علماء الاجتماع المحدثين ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب التي تدور حول أربعة مفاهيم أساسية تمثل في إجمالها حلقة دائرية موضحة الفعل الاجتماعي وهي، الفعل الاجتماعي والموقف والفاعل والتوجيهات وتمثلت لتشكيل نسقاً للمجتمع الإنساني يرتبط بالعلاقات الاجتماعية للأفراد والجماعات لأنها تسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي (تيماشيف، 1982: 356).

1- الفعل الاجتماعي:

يرى بارسونز أن كل فعل سلوك، ولكن ليس كل سلوك فعل، فتصرف الفرد مع ذاته وسلوكياته وأنشطته داخل إطار مفرد تعد فعلاً، ولكنها ليست اجتماعية بالضرورة، إن القرار الذي تم اتخاذه يرتبط بمثيرات اجتماعية وتفاعلات محددة تحتم على الفرد القيام بوظيفة معينة من خلال عدد من البدائل أو الاختيارات الوظيفية.

2- الموقف:

يرى أن الموقف عبارة عن عدد من المنبهات أو المثيرات التي تفرض موضوعاً أو مجموعة من المعايير الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع وحددها، وقد يكون عدداً من التوقعات التي ينتظرها المجتمع من أفرادها، وقد يكون مجموعة من القيم الاجتماعية التي تفرض أفعالاً دون أخرى، وهذا يعني أن الإطار المرجعي للفعل يتطلب فاعلاً وموقف وتوجيه الفاعل إزاء الموقف سواء كان فرداً أو مجتمعاً كاملاً (قناوي، 2004: 49).

توجيهات الفعل ودور القيم كموجه للفعل الاجتماعي عند بارسونز:

هذه التوجيهات التي تدفع الفاعل للقيام بفعل دون آخر وتأكيد على مدى الفائدة التي تقدمها الأخلاق والتربية في بلورة هذه التوجيهات وتحديد أشكالها، وقام بتصنيف هذه التوجيهات إلى ثلاثة أشكال أساسية محددة للفعل الاجتماعي وهي:

- **التوجيهات المعرفية:** تتبلور من خلال ما يحتزنه الفرد من أشكال داخل ذهنيه وتتحكم بشكل أو بآخر في توجيه الفاعل نحو القيام بفعل دون آخر، ويرى بارسونز أن هذه التوجيهات تؤدي بالفاعل إلى التعامل مع الموقف في ضوء نظرية عقلية، ويكون الفاعل مدركاً لأبعاد المواقف المختلفة.

- **التوجيهات الانفعالية:** وتتبلور من خلال مجموعة من الأحاسيس الخاصة بشعور الفاعل، حيث يقوم الفاعل بتقسيم انفعالاته حول الموضوعات أو المواقف المطروحة أمامه سواء بهدف إشباع رغبة معينة أو تحقيق ذات اجتماعية أو استنزاف طاقة انفعالية كامنة داخله وأن هذا التقسيم من أجل تحقيق التوازن.

- **التوجيهات القيمية:** وهي التي تكون القيم والمعايير الثقافية والتي تؤدي إلى التزام الفاعل بالقيام بالفعل الاجتماعي ويتوافق مع إرادة المجتمع، باعتبار أن المجتمع هو الذي كون وطبق هذه المعايير. وقسم بارسونز هذه التوجيهات إلى ثلاثة توجيهات:

أ- **التوجيهات المعرفية:** هي التي تلتزم بقيم ومعايير ثابتة ويثبت صدقها بصورة مطلقة وتتخذ في ثناياها مجموعة الأفعال المرغوبة من جانب الآخرين وهو الأسلوب الإدراكي المعرفي.

ب- **التوجيهات الانفعالية:** هي التي تمثل معايير ثبت توافقها إلى حد ما بناء على مقاييس شعورية فردية تؤدي إلى وجود تناسب شعوري بين الفعل والموقف من خلال الفعّال وهو الإدراكي الأدائي.

ج- التوجيهات الأخلاقية: هي القيم التي صنعها المجتمع في ضوء تجربته التاريخية والتي تحمل صفة الإرث الاجتماعي حيث تتحدد في النهاية إسهامات الأجزاء في ضوء المناخ العام (قناوي، 2004: 49-45).

وقد ميز بارسونز بين الجوانب الثلاثة للتوجيهات القيمة وهي: أنساق الأفكار والمعتقدات، وأنساق الرموز التعبيرية، وأنساق التوجيهات القيمة، ويعتبر نسق القيم هو مفتاح التكامل داخل الأنساق والتي اعتبرها أساساً في تمييط المجتمعات تبعاً لما يسود فيها من متغيرات تحدد أنماط الأبنية الاجتماعية، ويتم استمداجها في شخصية الفرد عبر التنشئة الاجتماعية.

2- عقلانية الفعل عند بارسونز وعلاقتها بالقيم الاجتماعية:

إن عقلانية الفعل عند بارسونز تكون في أن يسلك الفاعل سلوكاً منطقياً وعندما يختار من الوسائل المتاحة ما هو مناسب للوصول لغايته - ويكون الفرد بالتالي معتقداً بعقلانية بصورة مستمرة لأنه سيعمل دائماً على استخدام الوسائل المتاحة للوصول إلى غايته واختيار ما يحقق له أهدافه من عدة بدائل، العقلانية عند بارسونز مرتبطة بمدى استخدام الوسائل الناجحة للوصول إلى تحقيق الأهداف ويؤدي الفرد دوره لتحقيق هدفه بالنظر إلى توقعات الآخرين عنه، ويكون هذا التفاعل بين الفرد والمجتمع محدداً بنسق القيم والمعايير في البناء الاجتماعي.

ويعتبر بارسونز نسق الثقافة والقيم هو النسق الذي يحتل مكانة محورية من مجموعة أنساق العقل الاجتماعي، وهو يتكون من مجموعة من القيم والأفكار والتوجيهات التي تشكل الرموز الأساسية التي تضبط التفاعل الاجتماعي (قباري، 1989: 345).

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة:

إن الكتابة العلمية لتفسير أي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية يجب أن تستند إلى نظريات علمية تفسر وتشرح طبيعتها وأبعادها وأسبابها ونتائجها. كما أن أية كتابة

دون نظرية هي كتابة تائهة، لأن النظرية لها القابلية على أن ترشد الباحث وتوصل البحث إلى الطريق الصحيح.

"ومن المعروف أن النظرية تمثل الأساس لكل أجزاء المعرفة الإنسانية، وأساس للتفسير اليومي للظواهر. إن هذه التفسيرات تعتمد على ملاحظات الباحث العلمية، المستندة إلى التفاعل العلمي والشخصي بين الباحث والظاهرة المراد دراستها(حجازي،1999: 12)."

"ويرى مصطفى التير: أن النظرية تمثل مجموعة مبادئ، وتعريفات، ودعاوى وبديهيات وقضايا مترابطة منطقياً تفيد تصوريا في تنظيم جوانب مختارة من العالم الامبريقي، على نحو منسق ومنظم، وقابلة للتحقق الامبريقي. وتتميز النظرية بالإيجاز والانفراد، والشمول، والنسبية، وقابلة للصواب وللخطأ. ومن أهم وظائفها: إنارة الطريق أمام الدراسة، وتوفير المفاهيم والأطر النظرية، وتلخيص كم هائل من الحقائق، كما تكشف عن مدى القصور في المعارف العلمية، وتساعد على التنبؤ وعلى التحكم".

(التير،1998: 39)

أولاً : النظرية البنائية الوظيفية :-

إن النظرية البنائية الوظيفية تتفق على أن القيم أكثر العوامل أهمية في خلق التكامل الاجتماعي ولهذا يعد نسق القيم هو أكثر العناصر استقرارا في النسق الاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى الاتفاق العام على القيم تؤدي إلى التكامل. سيعمل الباحث على توظيف فرضيات النظرية البنائية الوظيفية في تفسير القيم وعلاقتها بالانحراف، حيث يري إنها أكثر تطابقا مع الواقع الاجتماعي الليبي.

يؤكد دور كايم على أهمية القيم في المحافظة على النظام الاجتماعي حيث يرى أن مجتمع التضامن الآلي يتميز بالتفاف قيمي وعاطفي، بينما في التضامن العضوي تمكن مشكلات المجتمع الصناعي في الأزمة الأخلاقية وانعدام المعايير. ويرى روبرت ميرثون أن القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية تربط أجزاء البناء الاجتماعي وتساعد في حفظ السلوك والامتثال لقواعد النظام العام.

وقد عني بارسونز بتأثير القيم على النسق الاجتماعي فالقيم بالنسبة له هي نماذج معيارية معرفة في ألفاظ وتشكل القيم المكون الأكثر عمومية للفعل الاجتماعي . كما تؤكد النظرية البنائية الوظيفية أن الحراك الاجتماعي يؤثر في نسق القيم ويركز على أهمية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي باعتبارها عملية بنائية لشخصية الفرد كما أكدت أن السلوك المنحرف نتيجة للخلل في النسق القيمي وعدم التوازن الثقافي بين الوسائل والأهداف. وهذا باختصار النظرية البنائية الوظيفية وقد تم اختيار هذه النظرية لتوجيه البحث لأنها، أولاً نظرية اجتماعية بحتة وموضوع القيم يعتبر موضوع اجتماعي بحث، وثانياً لتركيز على النسق والنظام والوظيفية التي هي عناصر أساسية في دراسة موضوع القيم.

ثانياً: اللامعيارية وتفسيرها للسلوك المنحرف :-

تستند نظرية اللامعيارية إلى فرضية مؤداها: أن في كل مجتمع توجد مجموعة من الأهداف وتوجد مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وليس كل أعضاء المجتمع متساوين في اكتساب وسائل تحقيق الأهداف. فاللامعيارية هي حالة الانعدام الأخلاقي، وهي أيضاً حالة الانعدام النظامي التي تتميز بها الوسائل، فالمقصود بانعدام أخلاقية الوسائل، هو إفتقارها لطابعها الملزم، أو إفتقارها إلى خاصية الإلزام وهذا يعني أنها فقدت خاصيتها كمعايير اجتماعية نتيجة لعدم الالتزام بها، وأما انعدام نظامية الوسائل، فهو يعني افتقادها لطابعها النظامي، وهذا يشير إلى انعدام المعيار، ومحاولة تحقيق الأهداف المشروعة ثقافياً من خلال وسائل غير مشروعة نظامياً وهنا يقال إن الغاية تبرر الوسيلة وحتى وأن كانت الوسيلة غير مشروعة (جابر، 2001: 4-46).

فترجع نظرية اللامعيارية التفكك الاجتماعي إلى مظاهر الفشل في عدم قدرة النسق الاجتماعي الذي يشتمل على المراكز والأدوار المرتبطة، وتمثل هذه المظاهر في عدم قدرة النسق على تحقيق الأهداف الجمعية والغايات الفردية لأعضائه، وإمكانية وجود نسق بديل قادر على أدائها. ومعنى ذلك أن النسق الاجتماعي لا يتمكن من

أداء وظائفه على النحو المرغوب ويفشل في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي ترتبط بالأنساق الأخرى في المجتمع، وبهذا يمتد التفكك وينتشر ويصيب النظام فيصبح مشكلة اجتماعية ويصيب الأفراد فيصبح سلوكاً انحرافاً، فاللامعيارية إذاً هي عدم كفاءة النسق أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى عدم بلوغهم لأهدافهم بصورة مرضية. (غيث، 1979: 100).

ويري "دوركاهم" في الأنومي في تقسيم العمل أن المجتمع التقليدي الذي يستند إلى التشابه في الوعي الجمعي (التضامن الآلي) وينتقل إلى التضامن العضوي مستنداً إلى التكامل الذي يتطلبه تقسيم العمل، وتقسيم العمل بدوره حالة متوقعة للمجتمع ترجع إلى زيادة الكثافة الخلقية لدى السكان، حيث تهتز الطبيعة الخلقية للمجتمع، ولم يعد الدين والأخلاق هو المصدر لسلوك الأفراد (الصلح، 2000: 42).

بذلك ينهمك الأفراد في صراع مع القيم والمعايير الاجتماعي السائدة ويسعون للتحايل عليها مما يؤدي إلى انهيار النظام المعياري في المجتمع وهذه الحالة التي أطلق دور كاهم "انومي" والتي تشير إلى حالة اجتماعية لا تخضع فيها رغبات الفرد للمعايير العامة وبالتالي لا يكون هناك توجيه أخلاقي يقوده فيرشده في سعيه نحو تحقيق أهدافه.

وهكذا فإن "ميرتون" عدل بصورة النظرية الدور كاهمية في الانومي من النظام الأخلاقي الذي يحكم الدوافع الفردية للشخص إلى حالة التناقض بين الأهداف والوسائل، وعليه تعني الانومي عنده خللاً أو انهيار في النظام الاجتماعي يتسم بعدم التكافؤ بين الأهداف التي تحددها ثقافة المجتمع وبين الوسائل والإمكانات والموارد المتوفرة والفرص المتاحة لأفراد المجتمع لكي يحققوا هذه الأهداف، فيري "ميرتون" للامعيارية أنها انهيار في البناء الثقافي الذي يحدث بصفة خاصة عندما ينشأ انفصال حاد بين المعايير والأهداف الثقافية من جهة وقدرات أفراد الجماعة المشكلة اجتماعياً على التصرف طبقاً لها من جهة أخرى، وقد تساعد القيم الثقافية في هذا التصور في نشوء سلوك مخالف لملازمات القيم نفسها، فعدم التناسق بين مكوني البناء الاجتماعي،

وهما الأهداف والوسائل يؤدي إلى اللامعيارية، وبقدر ما تعطينا إحدى أكثر وظائف البناء الاجتماعي، وهما الأهداف والوسائل يؤدي إلى اللامعيارية، وبقدر ما تعطينا إحدى أكثر وظائف البناء الاجتماعي شيوعاً قاعدة للتنبؤ بالسلوك الاجتماعي وانتظامه، فإن هذه الوظيفية تصبح قاصرة بصورة متزايدة على الأداء طالما تصبح عناصر البناء الاجتماعي منفصلة، حيث تقل القدرة على التنبؤ إلى أقصى درجاتها، ويلبي ذلك ما أسماه ميرتون باللامعيارية أو التشوش الثقافي. (رمزي، 1999: 58)

فالنظام الذي تصبح فيه الغايات الثقافية والوسائل البنائية متكاملة يتميز بالتوازن لأن الفاعلين سيشاركون في الغايات أو يستوعبونها ويمثلون لها وتصبح الأهداف جزءاً من بنائهم السيكولوجي ويقبلونها جميعاً ويستخدمون الوسائل المحققة لهذه الغايات باعتبارها مشروعية، ويحدث سوء التكامل أو اختلال التوازن عندما ينعدم التوازن الضمني بين الغايات والوسائل، وبعبارة أخرى عندما يقبل الفاعلون الوسائل ولكنهم يرفضونها أو يجهلونها أو يسعون وراء غايات بديلة، فيقال أن هناك انحرافاً أو شذوذاً، وكما هو واضح فإن ميرتون استخدام أفكار دوركايم بشكل أوسع كثيراً ويتجاوز حالة انعدام اللامعيارية، ومع ذلك فإنه يتفق مع ما ذهب إليه دوركايم من حدوث خلل في التنظيم نتيجة لانعدام "الضمير الجمعي" فمن وجهة نظر ميرتون فإن حالة الانومي توجد حينما لا تنظم الأهداف الثقافية السائدة أو الوسائل المعيارية المشروعة لسلوك الفاعلين (أبو طاحون، د.ت: 56).

فنمط السلوك الاجتماعي للأفراد يكون نسقاً مثالياً عندما تتكامل فيه الغايات، والوسائل البنائية، وتكون الأهداف جزءاً من بناء حاجاتهم النفسية، كما يقبلون الوسائل لتحقيق هذه الغايات باعتبارها وسائل شرعية، أما في حالة عدم التكامل والتوازن بين الغايات والوسائل، وبعبارة أخرى عندما يقبل الأفراد الغايات ويرفضون أو يعجزون في الوقت نفسه عن استخدام الوسائل الشرعية أو اكتشاف

غايات بديلة، هذا يعني أن هناك حالة خلل تهدد تكوين البناء الاجتماعي وهما الأهداف والوسائل، " وهذا سوف يقود حتماً إلى حالة اللامعيارية.

لما كان الإنسان يسعى دوماً لبلوغ أهدافه وإشباع حاجاته فسوف يتعين عليه ممارسة سلوكيات معينة يحقق بها توافقه الاجتماعي وأهدافه الاجتماعية وحاجاته النفسية ولقد قرر ميرتون أن الفرد يستجيب بطريقة إيجابية وسلبية لكي يتوافق مع بنائيه الاجتماعي ويحقق أهدافه وعليه فقد حدد "ميرتون" خمسة مواقف أو بدائل أنماط التكيف وكل نمط هو شكل من أشكال الانسجام أمام التناقض بين الأهداف والوسائل وهذه الأنماط هي:

1. الممثل أو المتوافق: ذلك الفرد الذي يقبل الاثنين بشكل عام. أي يحمل القيم المقبولة ويلتزم باستخدام الوسائل المعتمدة من قبل مجتمعه بغض النظر عما إذا كانت تؤدي به إلى النجاح أو لا تؤدي به إلى ذلك.

2. الإبداع: أولئك الذين يستمرون في قبولهم للقيم السائدة، إلا أنهم يستخدمون طرقاً غير مألوفة في محاولتهم لبلوغ أهدافهم الخاصة بهم.

3. الطقوسي: ذلك الفرد المتصف بالامتثال والمطابقة مع المستويات الاجتماعية السائدة، إلا أنه لا يمتلك القيم التي تدعم سلوكياته. أي يتبع القواعد الاجتماعية من أجل تحقيق مصالحه بعيداً عن المصالح العامة ولا يعرف غير تحقيق مصلحته الذاتية.

4. المنسحب أو المتراجع: ذلك الفرد الذي ترك روح المنافسة وتخلي عنها لأنه رافض القيم السائدة والوسائل المقبولة التي توصله إليها. أي هو ذلك الفرد الذي يعيش مع ذاته.

5. التمرد: هو ذلك الفرد الذي يعبر عن ردود فعل رافضة للقيم القائمة والوسائل المعيارية السائدة، لكنه يرغب في تحويلها أو تبديلها بقيم جديدة وإعادة بناء النظام الاجتماعي " (العمر، 2009: 162-163).

ثالثاً - نظرية الضبط الاجتماعي :-

ترجع الجريمة والسلوك الانحرافي إلى متغيرات اجتماعية شائعة مثل بناء الأسرة والمدرسة وجماعة الأصدقاء، ويشترك علماء نظريات الضبط الاجتماعي في قاعدة أساسية في التفكير وهي استبدال السؤال التقليدي في دراسة الجريمة. وهو ما الذي يجعل الناس ترتكب الجريمة ؟ بسؤال آخر أكثر أهمية باعتبار أن السلوك المنحرف أمر متوقع، وهو لماذا يطيع الناس القانون (السمري، 1995: 241).

إن القليل من علماء الاجتماع وافقوا على الإجابة التي طرحها هوبز التي تذهب إلى أن الخوف هو من أقوى الأسباب التي تمنع الكثير من الأفراد من مخالفة القانون بيد أن معظم علماء الاجتماع لا يوافقون الرأي السابق ويقولون أن الفرد يخشى خرق القانون ليس لأنه خائف منه، ولكنه يمثل لأنه يستدخل قاعدة السلوك في داخله فيصبح شيئاً داخلياً نابعاً من ذاته، فالإنسان مستيقظ الضمير يشعر بالالتزام الأخلاقي الذي يدفعه إلى الامتثال سواء كان في مصلحته أو ضدها (أميمن، 2005: 222).

وثمة دليل آخر يذكره علماء الاجتماع لإثبات خطأ مقولة هوبز عن الخوف وهو أن الفرد يتولد لديه شعور قوي بالنسبة لعمله لما يتوقعه الآخرون منه، وحيث أن الآخرين يتوقعون منه الامتثال للقواعد القانونية فما هي أسباب انحرافه ؟ يذهب علماء الاجتماع إلى القول بأن الإنسان وإن كانت طبيعته تميل إلى الامتثال للقواعد القانونية إلا أنه يتعرض لضغط شديد قبل أن يفكر في الانحراف ومصدر الضغط هو الرغبات الموجودة لدى الإنسان وهناك منظور آخر في تناول نظريات الضبط الاجتماعي باعتبارها نظرية في التنشئة الاجتماعية فعلى سبيل المثال إذا لم يتم تنشئة الأطفال فإنهم يتصرفون تبعاً لرغباتهم، وبالتالي فإن أهم طريقة يمكن من خلالها ممارسة الضبط هي عملية التنشئة الاجتماعية (السمري وآخرون، 1996: 24).

رابعاً - نظرية التفكك الاجتماعي :-

يؤدي التفكك الاجتماعي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية وإن مشكلة الانحراف الاجتماعي تمثل إحدى المشكلات الاجتماعية التي تحدث نتيجة انحلال وتفكك

منظومة الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، مما يؤدي إلى ارتفاع السلوكيات المنحرفة بين أفراد المجتمع، وذلك لضعف وسائل الضبط الاجتماعي داخل المجتمع المجتمع.

وتعتمد هذه النظرية على استقرار أي مجتمع يقوم على انتظام وديمومة ما هو متوقع من الأفراد في إطار ثقافة المجتمع وإمكانياته وموارده، ويحدث التفكك الاجتماعي عندما ينهار نظام التوقعات الاجتماعية وعندما لا تتلاءم قواعد السلوك الاجتماعي مع ما هو قائم أو ما هو موجود، أو عندما تتعرض قواعد السلوك للنقد أو التغيير بواسطة قواعد أخرى جديدة (الحوات وآخرون، 1980: 88).

ويتكون البناء الاجتماعي من مجموعة من النظم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وتشمل كل واحدة من هذه النظم على مجموعة من الوظائف المترابطة في علاقتها مع بعضها البعض والمكملة لبعضها البعض وإذا حدث قصور أو خلل في واحدة منها وفشلت في أداء وظائفها، فإنها ستؤثر في الوحدات الأخرى.

خامساً - نظرية صراع القيم :-

تشير إلى أن الانحراف عن القواعد النمطية للسلوك ترجع في أساسها إلى أن بعض الجماعات لا تتفق مع هذه القواعد، مما يدفعها إلى ممارسة فعل منحرف لا يتفق مع قيم الجماعة ويهتم علماء الاجتماع بدراسة القيم وأنماط السلوك الناتجة عن حالة تغير القيم في المجتمع والثقافة الفرعية للجماعة لمعرفة أسباب الانحراف الاجتماعي ووضح دوركايم أن المجتمعات الأوروبية أخذت نظام العمل والإنتاج وأصبحت تتحول من مجتمعات زراعية بسيطة يعيش أفرادها في قرى صغيرة إلى مجتمعات صناعية يزدحم فيها الأفراد في مدن كبيرة وهذا التغير في حياة المجتمعات صاحبه تغير في القيم حيث بدأ المجتمع الحديث وكأنه بدون قيم، أطلق عليه دوركايم مصطلح (الانوميا) (التير، 1990: 34).

وأهتم "ماكس فيبر" بأهمية القيم الاجتماعية في عملية التغير الاجتماعي وأهميتها في الثبات والتماسك الاجتماعي على أساس أن القيم لها دور في عملية التغير الاجتماعي وفي الثبات والاستقرار الاجتماعي ويحدث الصراع عند "كارل ماركس" نتيجة الاختلافات بين القوة الاجتماعية لاختلاف طبيعة الحياة الاجتماعية، وبين الأفراد والجماعات الذين تتوفر لهم إمكانيات الحياة المترفة ، والذين لا تتوفر لهم فرص الحياة الكريمة والصراعات التي تحدث في المجتمع.

ويري أصحاب نظرية صراع القيم أن المشكلات الاجتماعية هي نتاج الصراع بين قيم الجماعات المختلفة، ففي كل مجتمع توجد قيم عامة مشتركة بين أفرادها، وقيم مختلفة وغير متماثلة بين الجماعات، كما أن القيم متغيرة بتغير الزمان والمكان فالقيم الاجتماعية في المجتمع الليبي تختلف عن القيم الاجتماعية في المجتمعات الأوروبية والأمريكية بالمقبول وغير المقبول من أنماط السلوك الاجتماعي، فالذي يكون مرغوباً فيه في مجتمعاتهم قد يكون غير مرغوب فيه في مجتمعاتهم وأن تغير القيم قد يحدث في الاتجاه الإيجابي أو السلبي (الحوات، 1988: 92).

فإذا كان تغير القيم في الاتجاه الإيجابي فسيكون مطلوباً مثل تغير القيم البالية التي تعرقل المجتمع، أما العكس إذا حدث تغير في القيم في الاتجاه السلبي فسيكون غير مطلوب لأنه يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية والتي تتمثل في المظاهر السلبية المنحرفة موضوع الدراسة.

المراجع:

- 1- أحمد، سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، القاهرة: المكتب العربي للأوفس، 1992.
- 2- إسماعيل، قباري محمد، أسس البناء الاجتماعي، دراسة وظيفية تكاملية للنظم الاجتماعية، منشأة المعارف: الإسكندرية، 1989.
- 3- أميمن، عثمان علي، المرجع في علم النفس الاجتماعي، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
- 4- التابعي، كمال، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية الاجتماعية، القاهرة: دار المعارف، 1999.
- 5- التير، مصطفى عمر، الغاية تبرر الوسيلة، طرابلس، الطبعة الأولى، 1980.
- 6- _____ مصطفى عمر، الوجه الآخر للسلوك قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، ط1، 1990.
- 7- _____ مصطفى عمر، مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم والجديد معهد الإنماء العربي، بيروت، 1992.
- 8- _____ مصطفى عمر، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الإنماء العربي بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1998.
- 9- الحوات، علي الهادي، وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، طرابلس: المعهد العالي للخدمات الاجتماعية، 1988.
- 10- السمرى، عدلي، وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- 11- الصالح، مصلح، الضبط الاجتماعي، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

- 12- حجازي، محمد فؤاد، النظريات الاجتماعية، القاهرة، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، 1999.
- 13- تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة: محمد عودة وآخرون، القاهرة: دار المعارف، 1982.
- 14- جلي، عبد الرزاق، محمد أحمد بيومي، المجتمع والثقافة والشخصية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990.
- 15- عمر، معن خليل، البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه)، عمان: دار الشروق، 1997.
- 16- _____ معن خليل، علم اجتماع الانحراف، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
- 17- دياب، فوزية، القيم والعادات الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية، ط2، 1980.
- 18- قناوي، شادية على، المشكلات الاجتماعية، دار الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2004.
- 19- ليلة، علي، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، ط1، 1981.
- 20- دسوقي، كمال، الاجتماع ودراسة المجتمع، القاهرة: مكتبة لأنجلو المصرية، 2000.
- 21- كامل، أحمد سهير، مدخل إلى علم النفس، مركز الإسكندرية، ط2، 2002.
- 22- هلال، عبد الفتاح السعيد، المبادئ الأخلاقية في التربية، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 2001.